أهمية السياحة التاريخية: Historical Tourism Importance

ما من شك أن **المواقع الأثرية والتاريخية** قد باتت تشكل دعماً للسياحة الوطنية حيث تعتبر أحد أهم المنتجات السياحية التي لا يخفي دورها على أحد.

والسياحة التاريخية (Historical Tourism) هي المُعبر عن هذه المواقع وتتجسد بالرحلات الهادفة لزيارة المناطق والكنائس والمساجد والمواقع القديمة والتي تؤكد على عظمة الماضي مثال على ذلك(روما ومصر واليونان ومواقع الحرب الأهلية في الولايات المتحدة وأمثلة أخرى).

لذلك يجب المحافظة على هذه الآثار والمواقع في مأمن من أي عبث أو تخريب يحتمل أن يلحق بها من أي طرف، سواء بسبب الإهمال أو بعمل قصدي، وهذا أمر لا يتوفر إلا بوجود مجموعة كافية من الأنظمة التي تخص حماية هذه المواقع والكنوز الأثرية وتحدد أنواعاً من العقوبات الجسدية والمالية والنفسية التي تردع كل من تحدثه نفسه العبث بهذه المكاسب والمقدرات، وبالرغم من افتقار بعض الدول لهذه الأنظمة، إلا أن الكثير من الدول التي تدرك أهمية هذه الآثار والمواقع يتوفر فيها العديد من الأنظمة واللوائح لتنظيم هذه المجالات المختلفة وترتيب أوضاعها بما يتناسب مع دورها في تطوير وتسهيل السياحة لديها ، فهي مواقع ذات أهمية خاصة كمرافق سياحية ترتادها أعداد لا يُستهان بها من السياح من جميع أنحاء العالم للتعلم منها واكتساب العِبر، لذلك فهي تدر على البلاد والمجتمعات أموالاً طائلة وتساهم في الاقتصاد الوطني بشكل لا يمكن تجاهله.

وتعتمد الحاجة لوجود أنظمة ولوائح بالأساس على درجة أهمية هذه المرافق من منظورها السياحي، حيث تكتسب قيمة اقتصادية أكبر، فضلاً عن قيمتها المادية والمعنوية التي ظلت تتميز بها كمقتنيات تاريخية مملوكة للشعب المعني وللبشرية جمعاء حيث تشكل رموزاً للتاريخ والحضارة العالميين وقد صارت عمليات نهب وسرقة المقتنيات الأثرية، وبخاصة المقتنيات ذات القيمة السوقية العالية، من أخطر الأمور التي تؤرق إدارات السياحة في شتى أنحاء العالم وتكلفها أموالاً طائلة من أجل توفير أنظمة أمن وحماية حديثة لها وعليه ، فقد باتت المواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف من أهم موضوعات الأمن السياحي في كثير من بلدان العالم، وتقوم هذه البلدان بسن الأنظمة واللوائح التي تنظم إدارتها وصيانتها وحمايتها وكيفية السماح للجمهور بالدخول فيها وطرق ووسائل عرض الآثار الموجودة فيها دون أن تتأثر بأي نشاط مخالف للنظام من جانب الجمهور الزائر ونظراً لأهمية المواقع التاريخية والدينية والأثرية كمنجزات عالمية

تخص البشرية جمعاء، وظهرت مفاهيم جديدة تحث شعوب العالم على التعاون سوياً في المحافظة على هذا التراث وحمايته من عوامل الانقراض والتدمير، ومن هنا جري التوقيع على المعاهدة الخاصة بحماية الثقافة العالمية والإرث الطبيعي تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم لوضع إطار قانوني يمكن دول العالم من المساهمة والتعاون في هذا الهدف الثقافي المشترك وقد ظهرت هذه المعاهدة إلى الوجود في عام ١٩٧٢م، وهذه المعاهدة تتناول مفاهيم المحافظة على الطبيعة والمواقع التاريخية استناداً إلى أن الطبيعة والتراث عنصران مرتبطان مع بعضهما البعض باعتبار أن علاقة التراث بالطبيعة هي علاقة الموضوع بالمحتوي الذي يدور فيه أو الوسط الذي يتحرك في إطاره.

وهي بجانب تحديدها للآثار التاريخية التي يراد إدراجها في قائمة المواقع التراثية العالمية، تحدد كذلك الدور الذي ينبغي على الدول الأعضاء أن تلعبه في حماية هذه المواقع والمحافظة عليها فالدول التي توقع على هذه المعاهدة لا تتعهد فقط بالمحافظة على هذه المواقع المنتقاة، بل تتعهد بالمثل بالمحافظة على تراثها الوطني، وذلك لأن مواقع الإرث الثقافي العالمي لا تختارها اليونسكو من تلقاء نفسها، بل تتولى اختيارها الدولة التي توجد هذه المواقع على أراضيها، بعد أن تكون قد وضعت خطة مفصلة لكيفية المحافظة عليها وإدارتها.

وتستطيع الدول التي انضمت لمعاهدة الأمم المتحدة لحماية الثقافة العالمية والتراث الطبيعي أن تنتقي بعض المواقع التاريخية فيها لتكون مواقع مختارة على قائمة الإرث الثقافي العالمي International Heritage List، الأمر الذي يصب دون شك في صالح المحافظة على هذا الإرث وبدعم دورها الإيجابي في تشجيع السياحة، وهذا بحد ذاته يمثل جانباً هاماً من جوانب الأمن السياحي وأسلوباً فعالاً لاستدامة السياحة.

وما من شك في أن الإمكانيات الفنية والعلمية التي تتوفر للدول المنظِمة للمعاهدة تمكنها من الاضطلاع بدورها في حماية المواقع التاريخية وصيانة الإرث الطبيعي لديها بشكل أكثر فعالية، لاسيما وأن منظمة اليونسكو (Enesco) على أهبة الاستعداد دائماً لتقديم ما يلزم، من خلال لجنة التراث العالمي، من أجل المساعدة في تحقيق هذه الحماية ولعل الحرص على تحقيق الأهداف أعلاه مدعاة لإنشاء إدارات على درجة عالية من التخصص في قضايا البيئة، وحماية التراث، والمحافظة على الصحة العامة، وتوفير وسائل فعالة للدفاع المدني تكون على قدر من الارتباط المباشر بالإدارة الوطنية للسياحة لتقديم الاستشارات الفنية اللازمة في تقويم المشروعات ذات التأثير على البيئة الطبيعية والبيولوجية قبل الموافقة

على دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية فيها، والإقدام على إصدار التراخيص اللازمة لها، وهو ما يعرف بتقديرات الأثر البيئي Environmental Impact Assessments .